المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

الهواجس الأمنية في الاتفاقيات المغربية ـ الإفريقية

د. نورة الحفيان، د. أحمد صلحي

دراسات سياسية

١٤ سبتمبر ٢٠١٨

TURKEY- ISTANBUL
Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org

WWW.EIPSS-EG.ORG
Eipss.EG Eis_EG

الهواجس الأمنية في الاتفاقيات المغربية . الإفريقية

د. نورة الحفيان، د. أحمد صلحي

تحظى العلاقات المغربية الإفريقية بتقدير خاص من الفاعلين الدبلوماسيين المغاربة، ويُراهن عليها لتعزيز التعاون مع دول المنطقة، والتي تعززت بعلاقات ثنائية متميزة مع عدة دول افريقية تؤطرها ترسانة من الاتفاقيات والتشريعات، ويزكيها الدور المغربي بالقارة وحصيلته الاستثمارية والتعاونية مع دولها، وتفترض هذه الدراسة ان الهواجس الامنية تظهر في الاتفاقيات بين المغرب والبلدان الإفريقية وفق تقدير مقاربة المتعاقدين له من أجل تعزيز علاقاتهما، وترتكز الرؤية المغربية على رؤية تنموية أمنية للتعاون وفق قاعدة جنوب–جنوب برهانات تضامنية، بعيدا عن الهيمنة والاستغلال بمنطق رابح رابح.

الكلمات المفتاحية:

الاتفاقيات، الدبلوماسية المغربية، الأمن، التنمية، التعاون، التهديدات

تقديم:

يعتبر المغرب القارة الإفريقية امتدادا طبيعيا وجيوسياسيا للمملكة، في إطار العمق الإفريقي للدبلوماسية المغربية، واستطاع ترسيخ علاقاته الخارجية مع دول المنطقة، شكّل التعاون الاقتصادي والتجاري محورا أساسيا لها، تُؤطرها مبادلات ثقافية ودينية وعلاقات أخوة، أهلته لمرتبة ثاني مستثمر بالقارة، وأول مستثمر بغرب القارة. ويراهن المغرب على الدبلوماسية الاقتصادية من أجل دعم المستثمرين المغاربة لتعزيز فرصهم بالأسواق الإفريقية، والدفاع عن مصالحه بدبلوماسية ثنائية أو إقليمية، ولتعزيزها راهن تعاون بين القطاع العام والخاص (كرجال الأعمال المصاحبين للوفود الرسمية او ممثلي القطاع الخاص)، فأضحى الأخير، يشكل محور لهذه الاستراتيجية الاقتصادية.

ومع ذلك، تظل فعالية التعاون بين المغرب والأفارقة مرهونة بعدة عقبات؛ ترتبط بالنقص الهيكلي الذي تعاني منه البلدان السائرة في طرق النمو، ونقص المعلومات بالنسبة للشركات المغربية بخصوص الإطار التفضيلي، وتعدد

الأنظمة الضريبية والإجراءات غير الجمركية، والتنافس الدولي ....، غير أن كثافة التعاون والتبادلات تعكس رغبة في القضاء التدريجي على القيود الهيكلية (المؤسساتية والسياسية واللوجستية) التي تعرقل علاقات التعاون التجاري[١]. ووفق هذه الخيارات، ترتكز الاستراتيجية المغربية في إفريقيا على الانفتاح التجاري والتعاون الاقتصادي بوضع إطار قانوني ملائم لعلاقات الاستثمار وتشجيع مناخ الأعمال والتعاون في كافة المجالات، مُراهنة على أن القارة من أكبر الأسواق الاقتصادية الواعدة؛ بمساحة شاسعة تشكل ربع مساحة اليابسة أي ٣٠ مليون كيلومتر مربع، بسوق مفتوحة ما يناهز مليار و١٠٠ مليون نسمة مما جعلها سوق استهلاكية مفتوحة بنسبة نمو سنوية ٨,٥% تشجع الاستثمار بإمكانات طبيعية[٢]، غير أنها من جهة ثانية، تتخبط في حالة عدم الاستقرار وأزمات وتهديدات.

وتأتي أهمية الموضوع من خلال تنامي الحضور المغربي في القارة الإفريقية خاصة بعد عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، وذلك من أجل مواصلة إحياء وتعزيز الدور المغربي المحوري من أجل تعزيز التنمية المشتركة وفي جميع المجالات، وكذا الحفاظ على السلام الإفريقي الأمر الذي أدى إلى تنشيط التعاون المغربي/الإفريقي في سبيل تنمية التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني.

وفي هذ السياق، تسعى هذه الورقة للوقوف على العلاقات المغربية الإفريقية مستحضرة الهاجس الأمني، عبر عرض عدة اتفاقيات، وللإشارة، فإن هذه الاتفاقيات تقارب موضوعات الاستثمار والتجارة والصيد البحري، واستثنينا الاتفاقيات التي تقارب المواضيع الأمنية كاتفاقات التعاون الأمني، على أمل الوقوف على حضور الجانب الأمن ومفاهيمه في هذه الاتفاقيات المبرمة معها، إذ أن هذه الاتفاقيات الأمنية تكون محصورة في هذا المجال، فإننا سنتجاوزها، ونقاربه من زاوية اتفاقيات اقتصادية وثقافية وتجارية، وعيا منا بأهمية موضوع الأمن في مقاربة العلاقات بينهما، لاسيما أن المنطقة تتخبط في هشاشات أمنية وتعاني من تنامي تهديدات أمنية.

وبطبيعة الحال وانطلاقاً من محتويات الموضوع فإن الإشكالية الرئيسية تتمحور في: إلي أي حد تتحدد الهواجس الأمنية في الاتفاقيات المغربية الإفريقية؟

---

[١]- العلاقات المغربية الإفريقية: طموحات نحو حدود جديدة، مديرية الدراسات والتوقعات، وزارة الاقتصاد والمالية، شتنبر ٢٠١٤، ص: ٢٥.

[٢]- التقرير الاستراتيجي المغربي ٢٠١٤-٢٠١٨، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، عدد ١١، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ٢٠١٨، ص: ١٦٣.

بحيث تقدم هذه الدراسة أطروحة مركزية مفادها أن الهاجس الأمني وموضوعاته تحضر في حيثيات الاتفاقيات المغربية الإفريقية، إذ انه هاجس تسعى الدبلوماسية المغربية لمقارعته وفق منظور استراتيجي برؤية تعاونية أمنية تنموية، برهانات تضامنية وفق قاعدة علاقات جنوبية بمنطق رابح رابح.

أولا: اتفاقيات متكافئة برؤية شاملة

استطاع المغرب ترسيخ علاقات ممتدة مع الدول الإفريقية وفق قاعدة جنوب . جنوب، بعيدا عن أشكال الهيمنة والاستغلال[٣]، متجاوزا الإطار التقليدي التكويني والدعم التقني إلى الانخراط وتقاسم التجارب والتعاون بمنطق رابح رابح، تؤطرها تحزمة قانونية تتصدى لكافة أوجه التعاون.

١ – تعددية الاتفاقيات:

استطاع المغرب أن يرسخ لعلاقات ممتدة مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، أساسها تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والدول الإفريقية، برؤية رابح–رابح، أثمرت حزمة من الاتفاقيات الموقعة بينه وبين الدول الإفريقية تصل إلى حوالي ألفي اتفاقية للتعاون في مختلف المجالات منذ ستينيات القرن الماضي، وانتقلت من حوالي ٥١٥ اتفاقية ما بين سنتي ١٩٥٦–١٩٩٩، ليصل العدد إلى ٩٤٩ اتفاقية منذ ٢٠٠٠[٤]، ويحظى الاستثمار بتقدير خاص، بأكثر من ٧٠ اتفاقية للاستثمار والتعاون؛ (٦٥ منها للتعاون الثنائي والباقي ٤ اتفاقات اقليمية)، مما أهله ليحتل المركز الثاني في عدد الاتفاقيات الموقعة بعد مصر[٥]، وتتنوع هذه الاتفاقيات بين مذكرات التفاهم واتفاقات التعاون في مجال الاستثمار (الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي أو إلغاء رسوم الاستيراد) وحمايته والصيد البحري والخدمات الجوية والمجالات التقنية وغيرها.

وبفضلها، حققت الدبلوماسية المغربية نتائج إيجابية بتطويرها وتفعيلها علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الأسواق الإفريقية، أهلته ليكون أول مستثمر في غرب إفريقيا وثاني مستمر بالقارة وثاني مصدر لدولها، وساهمت الدبلوماسية الملكية بزيارات ملكية لدول عدة منذ توليته للعهد، وبدبلوماسية اقتصادية (تؤطرها العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات

---

[٣]– إدريس لكريني، المغرب ورهانات التكتل في المحيطين المغاربي والإفريقي، مجلة رهانات، عدد ٤٤، ٢٠١٨، الدار البيضاء، ص: ٦.

[٤]– خطاب الملك محمد السادس أمام القمة ٢٨ للاتحاد الإفريقي باديس أبابا ٣١ يناير ٢٠١٧.

[٥]– التقرير الاستراتيجي المغربي ....، مرجع سابق، ص: ٦٩٤.

ومذكرات التفاهم والتعاون) كإطار لاستراتيجية مغربية لتعزيز علاقاته بالعمق الإفريقي لجنوب الصحراء، وترسيخ علاقات اقتصادية وتجارية ممتدة وتوفيرا مناخ إيجابي للمستثمرين.

وفي سياق متصل، تعددت الاتفاقيات التجارية بين ثلاثة أنواع[٦]: اتفاقيات تقليدية مبنية على شرط الدولة الأكثر تفضلا، الاتفاقيات التجارية التفضيلية وأخيرا الاتفاقيات المتعلقة بالأفضليات التجارية:

- الاتفاقيات التقليدية المبنية على شرط الأكثر تفضيلا: اتفاقيات ثنائية همت أكثر من ١٤ دولة إفريقية.
- الاتفاقيات التجارية التفضيلية: تمنح امتيازات جمركية متبادلة لبعض المنتوجات أو امتيازات ضريبية وفق قاعدة النقل المباشر.
- الاتفاقيات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية: جاء من أجل تعزيز التعاون جنوب جنوب، كأداة أحدثت منذ سنة١٩٨٨ لتشجيع المبادلات بين البلدان السائرة في طريق النمو على أساس متبادل.

وفيما يخص مجال الاستثمارات، ومن أجل تعزيز التعاون جنوب جنوب، فقد أبرم المغرب عدة اتفاقيات مرتبطة بالاستثمار مع البلدان الإفريقية وتشمل اتفاقيات تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات وعدم الازدواج الضريبي، وفيما يخص تشجيع وحماية الاستثمارات، وقع أكثر من ٢٥ اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات من أصل ٧١ اتفاقية و٢٦ اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي من أصل ٦٣ اتفاقية[٧]، سياسة المغرب الإفريقية تقوم على تداخل عناصر وأبعاد اقتصادية ودينية وسياسية وثقافية في هذه العلاقات مع ترجيح كفة الاقتصادي[٨] في ارتباط بالجانب التنموي والأمني.

هذه الدينامية الجديدة انطلقت منذ وصول الملك محمد السادس للملك للحكم، وتعززت بزيارات ملكية لدول القارة والمشاريع التي تترجم علاقات الأخوة والتضامن، بشراكات استراتيجية والتي مهد لها بمبادرة إلغاء جميع ديون الدول الإفريقية الأقل نمو في قمة إفريقيا أوروبا بالقاهرة أبريل ٢٠٠٠، كما بادر إلى الإعفاء الكلي من رسوم الواردات لقائمة منتوجات ٣٤ بلد إفريقي أقل نمو منذ يناير ٢٠٠١، وكانت هذه المبادرات من أجل تعزيز التكامل والتعاون التجاري والاقتصادي.

---

[٦]- العلاقات المغربية الإفريقية: طموحات...، مرجع سابق، ص: ٤-٥.

[٧]- وزارة الاقتصاد والمالية في قلب استراتيجية المملكة نحو إفريقيا، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، عدد ٣٣ شتنبر ٢٠١٧، ص ٣١-٣٢.

[٨]- التقري الاستراتيجي المغربي ...، مرجع سابق، ص: ٢٧٠.

ونظرا لتعدد هذه الاتفاقيات، سنركز على بعض نماذجها، مع مراعاة تنوعها وشموليتها لجميع القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدماتية، مع التركيز على الهواجس القانونية، باستخلاص مدى حضور الموضوعات الأمنية في الاتفاقيات وكيفية مقاربة الدبلوماسية لها.

٢ – مقاربة الأمن في الاتفاقيات:

تعزيز العلاقات بين البلدان الإفريقية يرتبط بتعزيز الخيارات الأمنية، والتي تؤطرها الاتفاقيات الأمنية، ولأن الأمن يتقاطع مع كل القطاعات، فسوف نركز على اتفاقيات–غير الأمنية– لاستنباط القضايا والموضوعات الأمنية بها، فمن خلالها كيف تقارب الدبلوماسية المغربية التهديدات الأمنية؟

يُحاول المشرع التصدي للتهديدات الأمنية وللثغرات القانونية التي قد تنشأ في مجالاتها، فبقراءة فاحصة لهذه الاتفاقيات يظهر أنها تطرّقت للموضوعات الأمنية كلا في مجال تخصصها، وتهدف لمقارعتها من أجل تعزيز أواصر الصداقة والتعاون والتفاهم بين المتعاقدين، مع مراعاته لمقاربة الأمن في جوهره العام، حيث تُقارب الاتفاقيات هذه التحديات الأمنية وتحاول التصدي لها، مع تطويرها لمقاربة تأخذ بعين الاعتبار ارتباط الأمن بالتنمية وبالتهديدات المناخية في رؤية متداخلة الأبعاد.

تتصدى كل اتفاقية موضوعاتية للهاجس الأمني في ارتباط بميدانها وخصوصياتها، مع الإشارة إلى أن هذه الاتفاقيات تنطلق من رؤية أن الموضوع الأمني في كليته وعموميته وجوهره يُقارب في اتفاقيات التعاون الأمنية والقضائية، ويمكن إجمال هذه الموضوعات الأمنية في الاتفاقيات فيما يلي:

- **<u>حماية المعلومات في الاتفاقيات:</u>**

نصت الاتفاقيات الاقتصادية على تبادل المعلومات بين أطراف التعاقد للوقوف على سير العلاقات بينهما في مجالات التعاون؛ ففي المجال الفلاحي تنص الاتفاقيات على تبادل الخبرات والمعلومات بين أطرافها، وفي مجال الخدمات الجوية، تركز الاتفاقيات ومذكرات التعاون بشأن الخدمات الجوية على تبادل المعلومات والتزويد بالإحصاءات الدورية كما تشمل معلومات وتسهيل الاتصالات في حالة وقوع حادث او تخديد بالاستيلاء غير المشروع على الطائرات. أما الاتفاقات التجارية فمحورها الأساسي تبادل المعلومات حول الأسواق والقضايا الاقتصادية وغيرها من المجالات. فتبادل المعلومات يرتبط باحترام أمن المعلومات، إذ تشترط ذلك بالسرية واحترام

التشريعات الداخلية لأمن المعلومات للأطراف المتعاقدة، لضمان حماية المعلومات المتبادلة من الأخطار الداخلية والخارجية.

- **الأمن والتنمية في الاتفاقيات:**

يظهر أن مقاربة المشرع المغربي لقضايا التعاون الثنائي مع البلدان الإفريقية يتأسس على رؤية ربط الأمن بالتنمية، فتتأسس هذه الاتفاقيات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كاطار للتعاون بينهما، فمثلا الاتفاقات الخاصة بالمجال الفلاحي تؤكد على الدور المحوري للقطاع في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، تتكرر في ديباجة الاتفاقات الفلاحية "أهمية ودور القطاع في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية" مثلا اتفاقية لتعاون في المجال الفلاحي مع مدغشقر ٢١ نوفمبر ٢٠١٦، اتفاقية التعاون في المجال الفلاحي مع إثيوبيا نوفمبر ٢٠١٦، مذكرة التفاهم في الميدان الفلاحي مع روندا أكتوبر ٢٠١٦.

وفي سياق متصل، تتكرر بنفس الصيغة في الاتفاقيات الصيد البحري، غير أن بعضها يشير إلى التنمية المستدامة متجاوزة رؤية التنمية الاقتصادية الخالصة منفتحة على توسيع خيارات التنموية –استخدم مفهوم التنمية البشرية لأول مرة من طرف محبوب الحق، حيث وسّع الاهتمامات التنموية من الاهتمام بتنمية المجالات الاقتصادية إلى الاهتمام بتنمية البشر، أي إثراء نوعية حياة الإنسان وتوسيع خياراته، وقد ساهمت دراساته في تطوير المفهوم وتوسيع خياراته–، ووعيا منها بأنه لا يمكن أن يتم تحقيق وتوفير القانون والنظام بالقوة العسكرية بالارتكاز على الأمن فقط، إنما يستوجب تحقيقهما بتحقيق التنمية، فهي الحقيقة الأساسية للأمن[٩].

وهكذا وردت التنمية المستدامة، في اتفاقيات الصيد البحري تشير لدعم التنمية المستدامة لمواردهما السمكية لفائدة الأجيال الحالية والقادمة، اتفاقية التعاون في المجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية مع السنيغال، مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري أبوجا ٢ ديسمبر ٢٠١٦ حكومة جمهورية نيجيريا الفيديرالية، والتي تطرقت لهذه القضايا في الديباجة: "الدور الخاص للصيد البحري وصناعاته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا البلدين واقتناعا بأهمية المحافظة على الثروات السمكية وحماية البيئة البحرية وعزما منهما على ضمان تدبير مستدام ورشيد للموارد الحية لمصلحتهما المشتركة" كم أشارت في المادة ١ أن من بين أهدافها محاربة الصيد غير القانوني دون

[٩]– روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٢٦

إبلاغ ودون تنظيم وتنمية الصيد التقليدي، أي محاربة والتصدي لمسارات الصيد غير القانوني لعواقبها الوخيمة وتداعياتها على البيئة البحرية واستدامتها.

- **حماية حقوق المؤلف والملكية الفكرية:**

يشكل تعميق التعاون الأكاديمي والثقافي بين المغرب والبلدان الإفريقية أساسيا لمقاربة التعاون بينهما، لأهمية عامل التواصل الثقافي بينهما، وللرصيد الثقافي والحضاري للمملكة في علاقاتها عبر تاريخها الطويل بروابط روحية وثقافية مع الشعوب الإفريقية، ولأن التقارب الثقافي وتمتين للروابط بين الشعوب يشجع التدفقات في مجال الاستثمار والشركات ويرسى قاعدة لتبادل الخبرات.

ويسعى المغرب عبر قاعدة التعاون الثقافي إلى تشبيك العلاقات الثقافية مع البلدان الإفريقية لتعزيز العلاقات الثقافية في ميادين العلم والتقنية والتربية والآداب أو في ميدان الفنون وغيرها، مؤطرة في اتفاقيات ثقافية، وللوقوف على حضور الجانب الأمني فيها، فمثلا الاتفاق الثقافي بين المملكة وجمهورية نيجيريا ٧ نوفمبر ١٩٦٧، تفتقر لأية إشارة للأمن ما عدا تنصيصها في الديباجة: "واستندت على دور الأقطار الإفريقية لإقرار السلم في العالم". غير أن الاتفاقات اللاحقة تم تطويرها وتعزيزها للتصدي للتحديات الثقافية الأمنية، فمثلا اتفاق التعاون الثقافي بين الحكومة المغربية وحكومة بوركينافاسو، أعاد تأكيد المضمون السابق، وجاءت مواده لتعزيز هذا التعاون في كافة المجالات الثقافية، مع تنصيصه على حماية "حقوق المؤلف"، ونصت على التزام كل طرف بتطبيق اتفاقيتي بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية وروما للملكية الفكرية أو الاستناد إليهما بهدف وضع آليات تحمي حقوق المؤلف والحقوق المماثلة (المادة٨)، وألحقتها بالمادة ٩ التي تشترط يلتزم كل طرف بحماية حقوق المؤلفين بنفس الشروط التي يمنحها لمواطنيه إما بتطبيق أو بالاستئناس باتفاقيتي بيرن وروما حول وضع آليات لحماية حقوق المؤلفين.

ومن المفارقات، أن هذه الاتفاقيات الثقافية لم تصل إلى المستوى الذي ارتقى إليه التعاون الثقافي بين المغرب وإسبانيا مثلا، فقد توجت بشراكة استراتيجية في مجال التنمية والتعاون الثقافي والتربوي والرياضي[١٠]، حيث ارتقت لتنمية وتشجيع التعاون الثقافي، ونصت على حماية الملكية الفكرية وصيانة حقوق المؤلف وصيانة وترميم التراث

[١٠]– قانون رقم ١٤١,١٢ اتفاق الشراكة الاستراتيجية في مجال التنمية والتعاون الثقافي والتربوي والرياضي، موقعة بالرباط ٣ أكتوبر ٢٠١٢

وحمايته، أو تلك الموقعة مع بعض البلدان العربية كاتفاق التعاون الثقافي والفني مع الكويت[١١]، لتقوية التعاون في مجال الثقافة، للحفاظ على هويتهما الثقافية ودعم تطويرها (المادة ٢)، في مجالات الأدب والفنون والعمارة والسنيما والعمارة والمتاحف والمكتبات والأرشيف.

- **حماية البيئة البحرية:**

نصت اتفاقيات الصيد البحري على احترام البيئة البحرية وتنص الاتفاقيات على محاربة الصيد الجائر لدوره في تهديد البيئة وتدمير مكوناتها الطبيعية، وزعزعة النظام البيئي البحري، فمثلا مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري أبوجا ٢ ديسمبر ٢٠١٦ مع حكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية، بحيث نصت في الديباجة على: "أهمية المحافظة على الثروات السمكية وحماية البيئة البحرية، وحددت المادة ١ أن من بين أهدافها؛ "محاربة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتنمية الصيد التقليدي"، ويخلف هذا الصيد غير المشروع خسائر اقتصادية وتدمير للتنوع البيولوجي البحري، رغم أن هذه الاتفاقيات لا تشير الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لتأطيره قانونيا، كما تفتقر لوسائل لمحاربة هذه التهديدات، ويبقى الرهان التصدي لها وتكثيف المراقبة وتبادل التجارب للرصد ومراقبة السواحل، وللإشارة فإن المغرب قام بتطوير الإطار قانونيا للوقاية من الصيد غير القانوني[١٢].

وللإشارة، فقد كانت هذه المحاور مدرجة في مخطط اليوتيس[١٣] كاستراتيجية مغربية للصيد البحري وتتوخى تحقيق تنمية مستدامة وتنافسية بالقطاع وتثمين الموارد البحرية باستدامة (أطلقت عام ٢٠٠٩)، ويمكن أن تساهم التجربة المغربية في الاستدامة والحفاظ ومراقبة الصيد غير المشروع بتقنيات حديثة كالأقمار الاصطناعية، ورغم ذلك، لم يتم إدراجها في هذه الاتفاقيات الثنائية.

وختاما، تشكل اتفاقيات التعاون الأمني إطارا محوريا للتنسيق والتعاون لمكافحة الجرائم بأشكالها المختلفة، حيث تتطرق للجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة وجرائم المتعلقة بالإرهاب وجرائم السرقة والإتجار غير المشروع والجرائم الإلكترونية، وتشكل إطارا لتبادل المعلومات وتسليم المجرمين في إطار التعاون القضائي، ورغم ذلك، تقارب الاتفاقيات التعاون في مجالاتها مواضيع أمنية لمقاربة التحديات الأمنية بقطاعاتها الهيكلية، وفيما سيأتي سوف

---

[١١]– قانون رقم ١٩,١٥ اتفاق التعاون الثقافي والفني مع حكومة دولة الكويت

[١٢]– قانون ١٥,١٢ يهم الوقاية من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم والقضاء عليه، ماي ٢٠١٤، المتمم والمغير لقانون تنظيم الصيد البحري

[13]– HALIEUTIS Stratégie de développement et de compétitivité du secteur halieutique marocain à l'horizon 2020

نتطرق لمقاربة هذه الاتفاقيات القطاعاتية للهاجس الأمني بالاستناد على رؤية المشرعون لهذا القطاع أو ذاك، بمعنى أخرى كيف يقارب الطرفين موضوع الأمن في مجال التعاون في مجالات متخصصة كالتعاون التجاري أو الفلاحي أو الخدماتي؟

ثانيا: تعزيز الأمن الغذائي في الاتفاقيات الفلاحية:

يحظى قطاع الفلاحة باهتمام الدبلوماسية المغربية في مقاربتها للتعاون والتنسيق مع الدول الإفريقية، وعياً منها بأهمية التعاون الفلاحي في تنمية علاقاتهما وتعزيز التنمية البشرية لكلاهما، وتتأسس على تبادل الخبرات من أجل التصدي للمخاطر المناخية ومقاربة الأمن الغذائي لشعوب القارة.

١- مقاربة الأمن الغذائي والمخاطر المناخية:

ففيما يخص مقاربة الاتفاقيات بين البلدان الإفريقية للأمن الغذائي، فقد ورد المفهوم بصريح العبارة في الاتفاقية المغربية الأثيوبية للتعاون في المجال الفلاحي الموقعة بأديس أبابا ١٩ دجنبر ٢٠١٦، ففي ديباجتها: "أن البلدين ووعيا منهما بالدور الأساسي لقطاع الفلاحة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي"، غير أنه غابت باقي المواد التي همت تشجيع التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات في المجال التكوين والتعاون الفلاحي والزراعي. أما باقي الاتفاقيات قيد الدراسة فقد أغفلت ذلك، وإن أشارت لموضوع التنمية غير أنها أحالت على تدبير المخاطر المناخية، فمذكرة التفاهم في الميدان الفلاحي مع روندا كيغالي في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦ المهتمة بتحديد إطار التعاون حددت في المادة الثانية منها أن من مجالات التعاون بينه البلدين: "الدعم المؤسساتي لإحداث نظام التأمين الفلاحي في مجال تذبير المخاطر المناخية"، ومن المؤكد أنها ستستفيد من النموذج المغربي للتأمين الفلاحي؛ كتجربة التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين"MAMDA".

وللمفارقة، فإن الاتفاقيات لا تشير إلى مخطط المغرب الأخضر، والذي اعتبرته هلال إيلفر المقررة الخاصة للأمم المتحدة حول الحق في التغذية بأنه نموذج يحتذى به بالنسبة لبلدان المنطقة في مجال الأمن الغذائي، لأنه يضطلع بدور محوري في تحسين الأمن الغذائي[١٤]، في لقاء أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف مارس ٢٠١٦، ويرتكز هذا

[١٤] هلال إيلفر: مخطط المغرب الأخضر نموذج يحتذى في مجال الأمن الغذائي، متوفر عبر الموقع التالي:
http://alaoual.com/economy/11201.html

المخطط –الذي أعلن عنه سنة ٢٠٠٨– على ضمان الأمن الغذائي إلى جانب تعزيز دينامية متطورة للقطاع لتثمين إمكاناته، وفق داعمتين؛ الفلاحة العصرية والتضامنية، لكنها بالمقابل تزكي المبادرة المغربية لتغيير المناخ الإفريقية المعلن عنها في كوب ٢٢ بمراكش المنعقد في نوفمبر ٢٠١٦.

٢ – دعم مبادرة تغيير المناخ الافريقية:

تتجاوز المبادرات المغربية الجانب الاقتصادي والتجاري الى إرساء لمواقف دائمة لصالح القضايا الإفريقية، وفي ميدان التهديدات المناخية، أطلق المغرب مبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيير المناخي على هامش كوب ٢٢ (أبريل ٢٠١٦) وهي تهدف إلى الحد من آثار التغير المناخي التي تتعرض لها القارة الإفريقية وفلاحتها، وتتأسس على ربط التنمية الفلاحية بالتغيرات المناخية للتصدي والحد من آثار التغيرات المناخية على الفلاحة الإفريقية، بتكييف الفلاحة الإفريقية مع المخاطر المناخية، إذ أن الأخيرة تنعكس على الفلاحة والرهان تعزيز تنمية فلاحية إما عبر إطلاق مشاريع مرتبطة بتكييف الفلاحة وصولا إلى تشكيل رأي الفلاحين الأفارقة خلال مفاوضات المناخ ببلورة رؤية مشتركة لمواجهة التغيرات المناخية من أجل بناء نموذج إفريقي شامل للتنمية المستدامة، وقد حظيت بدعم أكثر من ٣٣ بلد إفريقي مع مساندة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ ومنظمة الأغذية والزراعة، ونظرا لأهميتها، تتأسس الاتفاقيات الفلاحية مع البلدان الإفريقية كإطار للتعاون، فقد نصت اتفاقية التعاون مع مدغشقر على ملاءمة الفلاحة الإفريقية رغم أنها لم تتطرق للمبادرة، إنما ركزت على دعم تصريح مراكش، لاعتبار تاريخي أنه تم التوقيع عليها أياما قليلة بعد انعقاد المؤتمر (انتهى مؤتمر كوب ٢٢ يوم ١٨ نونبر ٢٠١٦، وتم التوقيع على الاتفاقية ٢١ نونبر ٢٠١٦)، فيما تم التأسيس لهذه المبادرة كإطار للتعاون، فمذكرة التفاهم مع جنوب السودان نصت في المادة الثالثة على التزام البلدين معا بمواصلة دعم المبادرة الإفريقية للتكيف مع تغير المناخ (AAA) في جميع أنحاء القارة الإفريقية من خلال وزراء الفلاحة بالبلدين بخبرة كل منهما، وتنفيذ هذه المبادرة، من خلال المشاريع المبتكرة في كل مواضيعه: إدارة التربة، ومراقبة المياه الزراعية، وإدارة مخاطر المناخ، وتعزيز القدرات وحلول التمويل".

إن المبادرة تمثل جوابا جد ملموس وغير مسبوق، لمواجهة التحديات المشتركة المترتبة عن التغيرات المناخية[١٥]، وتراهن عليها المملكة لتأسيس مقاربة إفريقية للمتغيرات المناخية وسبل مقاربتها برؤية جنوبية.

ثالثا: ترسيخ أمن وسائل النقل التجارية:

يحظى قطاع النقل بأهمية بالغة في قطاع الخدمات اللوجستية وقطاع التجارة الخارجية، ويعاني من إكراهات كثيرة أبرزها مجالي السلام والأمن، إذ تتعدد التهديدات الأمنية، فكيف قاربتها الاتفاقيات؟

١ – ضمان أمن النقل الجوي والبحري:

أضحى النقل الجوي من أهم وسائل النقل المحورية في العالم الحديث، ومع تزايد مخاطر استغلاله لتنفيذ عمليات إرهابية وتخريبية ضد الطائرات أو احتجاز الركاب كرهائن مما يعرقل حركة انتقال الأشخاص وتبادل السلع والخدمات، وأمن وسلامة المسافرين[١٦]، لذلك تظافرت الجهود الدولية لحمايته وتعزيز إطار تشريعي ومعايير مشتركة برعاية منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو).

وفي ارتباط بالعلاقات المغربية الإفريقية، يحتل قطاع النقل المدني مكانة متميزة في ارتباطه بالقارة، إذ تؤمن الخطوط الملكية أكثر من ٢٣ رحلة بين الدار البيضاء ومدن أخرى بالقارة الإفريقية، وهدفها جعل المغرب مركزا إفريقيا نحو أوروبا[١٧]، وقد كانت الخطوط الملكية المغربية البلد الوحيد الذي حافظ على رحلاته الجوية مع دول غرب إفريقيا إبان وباء الإيبولا خاصة مع دول متضررة منه كغينيا وليبيريا والسيراليون، ويراهن على القطاع لنقل المسافرين وشحن البضائع وغيرها من الخدمات، ويرتبط باتفاقيات مع عدة دول إفريقية تؤطرها قواعد السلامة والأمن في الطيران المدني.

وفي هذا السياق، ونظرا لتهديدات الاستيلاء الحركات الإرهابية على الطائرات المدنية واختطاف ركابها وتهديد حياتهم وأمنهم، ولكثرة هذه الأفعال الإرهابية، نصت الاتفاقيات الموقعة بين المغرب والبلدان الإفريقية على ضرورة ضمان أمن الطائرات وركابها، حيث كان محور بعض المواد، ويتم التأصيل القانوني له في ديباجة الاتفاقيات،

---

[١٥] – خطاب الملك أمام القمة ٢٨ للاتحاد الإفريقي، في ٣١ يناير ٢٠١٧، متوفر على الرابط

[١٦] – سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص: ٢٠٩.

[١٧] الاستراتيجية المغربية بأفريقيا: رؤية شاملة ومتكاملة، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، عدد ٢٨، غشت ٢٠١٥، ص ٥

بالإشارة إلى أم معاهدات السلامة والأمن الطيران المدني معاهدة شيكاغو للطيران المدني الدولي ١٩٤٤، كما يتم التنصيص على محوري السلامة والأمن بالاتفاقيات، وتخصص مادة خاصة لمن الطيران، بتعهد أطراف التعاقد بمنع الأفعال غير المشروعة والتي ترتكب ضد سلامة الطائرات.

وفي سياق آخر، وارتباطا باختطاف وسائل المواصلات، وهذه المرة، البحرية، ونتيجة لتزايد مخاطر القرصنة في خليج غينيا بغرب إفريقيا وفي القرن الإفريقي بشرقها، وتذهب ضحيته سفن بحرية تجارية ووسائل النقل البحري، حاول المشرع التنصيص على بعض المواد القانونية لضمان أمن وسلامة السفن وغيرها من الوسائل النقل البحرية، فقد قارعت مذكرة تفاهم في مجال الملاحة بين المغرب وحكومة غانا التي همت التعاون المشترك في مجال الملاحة التجارية، ومن محاوره، التعاون في مجال الأمن البحري (التدبير المتعلقة بمكافحة القرصنة والسطو المسلح والجرائم البحرية الأخرى (المادة ٢)). وتسعى الاتفاقية لضمان السلامة والأمن في مجال النقل البحري[١٨]، كما ساهم مجلس الأمن بقرارات أممية تقضي بالسماح للدول باستخدام سفنها البحرية في المياه الإقليمية الصومالية، وقرارات حول القرصنة البحرية في خليج غينيا.

٢ – مكافحة الإرهاب والمخدرات:

تعتبر التهديدات اللاتماثلية[١٩] محورا أساسيا في التهديدات التي تعاني منها دول العالم كالإرهاب وشبكات منظمات الجريمة العابرة للحدود وشبكات التهجير والتهريب.....، وتتقاطع هذه الفواعل الأمنية من غير الدول في سعيها لتهديد أمن الدول، وفي مقدمتها الدول الإفريقية، حيث تستغل هذه الفواعل هشاشة الدول الإفريقية لتوسيع أنشطتها، وتهديد أمنها واستهداف مصالحها ومصالح البلدان المتعاونة معها.

ففي اتفاقيات التعاون الجوي، أضحى أمن الطيران مؤسسا لها، ويزكيه تعزيز مقاربة أمنية لمكافحة الإرهاب وتنقيل المخدرات وتهجير البشر، فتنامي الإرهاب وشبكات التهجير بالقارة الإفريقية يعود للأوضاع الاقتصادية والتنموية المزرية وتبعات الحروب الأهلية وعدم الاستقرار، ورؤيتها للمغرب كقاعدة للتهجير إلى أوروبا، كما أن شبكات تهريب المخدرات أضحت تستغل الطيران الجوي لتنفيذ عملياتها في إطار عمليات استغلال الطيران لنقل المخدرات

---

[١٨]– صلاح محمد سليمة، القرصنة البحرية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص: ٧–١١.

[١٩]– للمزيد راجع :

Giselle Donnard, «Des guerres asymétriques?», Multitudes 2001/4 (n° 7) .

أو من خلال التهريب الفردي بشحن الكبسولات من المخدرات على أجسامهم ومخابئ سرية بأمتعتهم، أو من خلال الطرود الجوية.

ووعيا منها بهده التحديات والتهديدات، تنص الاتفاقيات المغربية الإفريقية على "خضوع المسافرين والأمتعة والبضائع في حالة العبور المشروع ... لمراقبة مكثفة لدواعي مكافحة المخدرات أو تجنب الدخول غير المشروع"، حيث تراهن على التفتيش والمراقبة للتصدي لهذه الظواهر، وتحت طائلة "سحب أو إلغاء أو حد رخص التشغيل" (المادة ٤ من اتفاق بشأن الخدمات الجوية مع نيجيريا ديسمبر ٢٠١٦)، ووفق التزاماتهما بالقانون الدولي يوافق كل طرف متعاقد على التطبيق الفعال للإجراءات واتخاذ إجراءات أمنية لمواجهة هذه التهديدات (المواد ٤-٧-١٣ من اتفاق الخدمات الجوية مع تنزانيا أكتوبر ٢٠١٦).

إجمالا، تعمل الإيكاو على تحقيق رؤيتها المتمثلة في تعزيز السلامة والأمن للطيران المدني، وذلك من خلال التعاون مع الدول الأعضاء للالتزام بها، وقد استطاع المغرب تحقيق نتائج متميزة، إذ يحتل المرتبة الرابعة على مستوى القارة الإفريقية في ضمان السلامة والأمن[٢٠]، وتراهن المملكة على علاقاتها مع البلدان الإفريقية لضمان أعلى درجات السلم والأمن في النقل الجوي.

رابعا: رهانات الدبلوماسية المغربية بالقارة الافريقية:

يتوخى الامتداد المغربي بالقارة الإفريقية تحقيق نوع من الشراكة الاستراتيجية[٢١]، هذه المعادلة تؤطرها التفاعلات الأمنية؛ لاعتبارات أن القارة تعاني من تهديدات أمنية متعددة الأبعاد والمحاور، وتتويجا لمبادراته وتحركاته بالقارة الإفريقية تؤسس الدبلوماسية المغربية لإطار التعاون جنوب جنوب برؤية ثلاثية الأبعاد، الأمن والاستقرار والتنمية وعلاقات التعاون والتضامن.

---

[20] –Sécurité de l'aviation civile : le Maroc derrière le Congo, l'Angola et le Nigéria, Disponible sur le lien suivant : http://maroc-diplomatique.net/securite-de-laviation-civile-le-maroc-derriere-lecongo-langola-et-le-nigeria/

[٢١] – المختار بنعبدلاوي، المغرب وإفريقيا، مجلة رهانات، الدار البيضاء، عدد ٤٤، ٢٠١٨، ص: ٣.

١ – رؤية تعاونية للأمن والاستقرار:

تتأسس العلاقات الاقتصادية المغربية الإفريقية على مقاربة تنموية وفق مبدأ رابح رابح بالتعاون مع الدول الإفريقية؛ إذ يحاول المغرب أن تكون مقاربته للعلاقات معها بأثر مباشر على السكان وفق محور جنوب جنوب، مع تأكيده على تعزيز الاستقرار والأمن بالمنطقة بعيدا عن الهيمنة، وفق نموذج متميز للتعاون بين دول الجنوب بالنهوض بالقارة بالاعتماد على الذات –الإمكانات الإفريقية– وعلى قدراتها الذاتية لتحقيق تنميتها[٢٢] برؤية رابح رابح، وهذا ما جسده المغرب في تعاونه مع دولها.

فالمغرب إذا يسعى لتعزيز تحالفات العابرة للحدود عبر دبلوماسية اقتصادية، بعيدا عن منطق الهيمنة، ويؤطرها التعاون جنوب–جنوب، مع مراهنة على تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة، وفق مقاربة مندمجة أمنية تنموية تضامنية، للتصدي للتهديدات الأمنية.

وفي ضوء ما سبق، ترتكز الرؤية المغربية على ثلاثة محاور: السلم والتنمية وعلاقات الشراكة الجنوبية؛ ففي أفق ترسيخ الاستدامة الأمنية يركز المغرب على تعزيز السلم، فالمقاربة الأمنية المغربية هيكلية محورها انخراط مغربي في عمليات السلم والأمن بالقارة بدبلوماسية وقائية وحفظ السلام[٢٣] بالمشاركة في القبعات الزرق، أو لإيجاد تسوية تصالحية على غرار وساطتنا لحل أزمة الدول المجاورة لنهر مانو. مع توجهات لإضافة نوعية للسلم ومكافحة الإرهاب بسياسته الأمنية الاستباقية والتعاون الدولي مع دولها للتصدي للظاهرة الإرهابية لاسيما في منطقة الساحل والصحراء، وبدبلوماسية دينية عبر تكوين الأئمة الأفارقة للتصدي للتطرف والتعصب. وأخيرا، ترسيخ استجابة تنموية مستدامة، إذ يمكن الاستفادة من قدراته الاقتصادية، لتعزيز نموذج تنموي جنوب–جنوب بفرص اقتصادية، مع مساهمة الرباط في تنمية المنطقة.

ولأهمية البعد الإفريقي، هدفت الدبلوماسية المغربية إلى ترقية التعاون مع الدول الإفريقية لشراكة حقيقية وتضامنية في إطار مقاربة جديدة للتنمية[٢٤]، محورها قضايا الهجرة والبيئية والأمن، فالتعاون مع دولها يسير وفق مقاربة شراكة

---

[٢٢]– خطاب الملك الموجه للدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر ٢٠١٤.

[٢٣]– بويا ماء العينين، علاقات المغرب بدول الجنوب في عمقها الإفريقي، مجلة شؤون استراتيجية، عدد ٦، فبراير ٢٠١٢، ص: ٢٤–٢٥.

[٢٤]– حسن محمد حسني، التوجهات الإفريقية للدبلوماسية الخارجية المغربية، آفاق إفريقية، عدد٣٨، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠٠٣، ص: ٩٨.

تضامنية بمقاربة جديدة للتنمية بمشاريع هيكلية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمكافحة الفقر والأمراض بمستشفيات متنقلة وتحسين ظروف عيش السكان.

التضامن المغربي مع الشعوب الإفريقية ظل محورا أساسيا في توجه السياسة الخارجية المغربية بحيث ارتبط بدعم استقلال هذه البلدان ودعمه لحركاتها التحررية، وتواصل بعد استقلالها بتعزيز العلاقات وفق روابط تضامنية وذلك في إطار إلغاء ديون دولها الأقل نموا مقدمة لها، وتواصلت مبادرات المغرب التضامنية بمساعدات إنسانية وطبية، تؤطرها مؤسسات كالمؤسسة العلوية للتنمية البشرية المستدامة ومشاريعها التنموية بالقارة[٢٥]، والوكالة الوطنية للتعاون الدولي، وتشكلت محاورها الكبرى بإعلان صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الأولى ٢٠١٧-٢٠١٨ عن إنشاء وزارة منتدبة بوزارة الخارجية مكلفة بالشؤون الإفريقية.

بالإضافة إلى ما سبق، ظلت انشغالات التنمية البشرية حاضرة في التحركات المغربية، فالشراكة الاستراتيجية التي تؤسسها الدبلوماسية المغربية بالقارة ترتكز على محوري التنمية والاستقرار، فبدون أمن لا تستقيم مستويات التنمية وبدونها لا تتعزز الدولة وأمنها فعدم الاستقرار يؤثر على السياحة والاستثمار وغيره، فالأمن في علاقة تفسيرية سببية مع التنمية كما يعرفه روبرت مكنمارا، فبدونها لا يوجد أمن، كما أن الدولة لا تنمو في الواقع ما لم تكن آمنة[٢٦]، فالتنمية أضحت الوجه الآخر للأمن[٢٧].

ووفق هذه الاعتبارات، راهنت الدبلوماسية المغربية على تنمية القارة وخدمة السلام والاستقرار بها، ببرامج تنموية ومشاريع اقتصادية خدمة للتعاون بين أطرافها وفق رؤية رابح رابح.

٢ - تعزيز التعاون الإفريقي الجماعي:

شكلت قمة كيغالي ٢٠١٧ انتصارا دبلوماسيا للمغرب بعودته لمؤسسات الاتحاد الإفريقي، ومحطة بارزة من تاريخ الحضور المغربي بالقارة الإفريقية، وتتويجا لمسار علاقات ثنائية ممتدة -رغم مغادرته لأروقة منظمتها الإقليمية الوحدة الإفريقية سابقا-، وستشكل مسيرة منظمة الاتحاد الإفريقي منطلقا للمغرب لتعزيز علاقات التعاون والصداقة

---

[٢٥]- بويا ماء العينين، علاقات المغرب بدول الجنوب ..، مرجع سابق، ص: ٢٤.

[٢٦]- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، مرجع سابق، ص: ١٢٥.

[٢٧]- أنيسة كحل العيون، الأمن رهانات وتحديات العالم المعاصر، إفريقيا للشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٢، ص: ٢٣٧.

مع عمقه الإفريقي، ومن جهة أخرى، سيشكل إطارها القانوني بمعاهداتها واتفاقيتها مرجعا للدبلوماسية المغربية لتعزيز استراتيجيتها التضامنية ورؤيتها الأمنية والتنموية.

وهكذا، يمكن أن تشكل الرؤى الإفريقية للأمن في موضوعاته المتعددة، بقوانين الاتحاد ذات الصلة، ونشير مثلا للنظام الأساسي للمنظمة الإفريقية للملكية الفكرية الصادر في يناير ٢٠١٦، والتي يتجلى دورها في المسؤولية عن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية وتشجيع الاستخدام الفعال لها كأداة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية للقارة، ووضع معايير لها تعكس احتياجات الاتحاد الإفريقي وأعضائه، وتسهيل موائمة المعايير والتشريعات الوطنية مع المعايير القارية للمنظمة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص النقل البحري والجوي، فقد أكد الميثاق الإفريقي للنقل البحري على التنسيق الفعال للسياسات وبرامج النقل البحري وفق رؤية إفريقية، توجت بالإعلان عن إطلاق السوق الجوية الموحدة في مجال النقل الجوي بالقارة في القمة ٣٠ للاتحاد يناير ٢٠١٨، تنفيذا لرؤيته لأجندة ٢٠٦٣ لهذه المنظمة القارية، وخدمة للتكامل الاقتصادي وتعزيزا لتنميتها، ودستور اللجنة الإفريقية للطيران المدني ديسمبر ٢٠٠٩، المهيكل للجنة الإفريقية للطيران المدني أنشئت ١٩٦٩ لتنسيق المسائل الخاصة بالطيران المدني وتعزيز السلامة والأمن وحماية البيئة. أما بخصوص مجال الصيد البحري وحماية البيئة البحرية، فالميثاق الإفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية في إفريقيا (اتفاق لومي) أكتوبر ٢٠١٦، والذي يقارب الصيد غير المشروع وغير المصرح به وغير المنظم برؤية إفريقية، كما تطرق لحماية الأصناف البحرية وتعزيز التنمية البحرية في إطار الاقتصاد الأزرق–اقتصاد المحيطات.

وفي ارتباط بالقضايا الأمنية، وبالموازاة مع تزايد نفوذه الاقتصادي بالقارة تتزايد أدوار المغرب في السياسات الأمنية بمساهمته في مكافحة الإرهاب بالمنطقة، فانتخابه عضوا بمجلس السلم والأمن الإفريقي، سيتيح للدبلوماسية المغربية تعزيز مقاربتها للتعاون والأمن بالقارة، ودور المملكة في تعزيز السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة بها.

خاتمة:

يمثل التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي رافعة للاستراتيجية المغربية واستثماراته المباشرة بالقارة والانتعاش الملحوظ لحجم المبادلات التجارية، ومقاربته لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية القروية، عبر إطار تشريعي وقانوني لتأطيرها، وقد ظل الهاجس الأمني حاضرا ومؤطراً لها وفق رؤية استراتيجية للدبلوماسية المغربية تتأسس على ترسيخ شراكات

إفريقية برؤية مغربية تنموية أمنية للتعاون وفق قاعدة جنوب–جنوب برهانات تضامنية، بعيدا عن الهيمنة والاستغلال بمنطق رابح رابح بقاعدة الأمن والتنمية والتعاون.

ونظراً لأن إفريقيا تحتل بالنسبة للمغرب أهمية بالغة وخاصة، وذلك راجع إلى الترابط التاريخي والجغرافي الذي يجمعهما، ومن أجل ذلك عكف المغرب على تعزيز آليات التعاون داخل إطار ثنائي وجماعي مع البيئة الإفريقية وفي شتى المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية ذات الأبعاد التنموية، وذلك في سبيل مجابهة التحديات التي تواجه القارة في الشق السياسي/الأمني وكل ذلك من أجل خدمة مصالح القارة وشعوبها[٢٨].

(٢٨) الآراء الواردة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد المصري للدراسات